كُنّاشة: (١٠)

كتاب: البُرهان في حُجيّة القرآن

إبراهيم عليّ السّفسيف

ربّما يمكننا القول: إنّ السيّد أحمد الحسينيّ الجواديّ -أستاذ البحث الخارج في حوزة النجف الأشرف- واحد من القلائل، على مستوى البحث الخارج في الحوزة العلميّة، الذين طرحوا موضوع حُجيّة القرآن الكريم على منضدة البحث الأصوليّ، حيث ألقى محاضرات حول مباحث الحجّة في علم الأصول، كان من بينها بحوث في حُجيّة القرآن: حقيقته ونُسخه وصيانته عن التحريف، والتي قُرّرت في كتاب حمل عنوان: "البُرهان في حُجيّة القرآن"[النسخة التي أعتمدها هنا إلكترونيّة، ولاتحمل معلومات النشر].

وهذا عرض لأبرز محتويات هذا الكتاب، ننظّمها في: دواعي البحث ودوائره ونتائجه، ثمّ نختم بما تيسّر من تعليق. وذلك على النحو الآتي:

أوّلًا: دواعي البحث

تتوقّف أصالة الظهور في القرآن الحكيم على أصالة الصدور. وقد اشتُهر بين الأعلام أنّ الفارق بين القرآن والسنّة هو أنّ الأوّل قطعيّ الصدور ظنّيّ الدلالة، فلا حاجة للإفتاء به إلى إثبات حجُيّته، بخلاف السنّة.

وواقعًا هما ظنّيّا الصدور والدلالة؛ فكما أنّ التمسّك بالسنّة والأخبار يتوقّف على إحراز صدوره عن المعصوم، ووصوله إلينا بلاتغيير أو تحريف، فكذلك التمسّك بالقرآن يتوقّف على إحراز صدوره عن الله تعالى ووصوله إلينا سالمًا قبل الإفتاء به.

ثانيًا: دوائر البحث

أوقع المؤلّف بحث حجيّة القرآن في دوائر ثلاث، في: حقيقة القرآن، ونُسخه، ووقوع التغيير والتحريف فيه.

- الدائرة الأولى: حقيقة القرآن

تتمثّل حقيقة القرآن في علم الله المخلوق/المُحدث الذي أُوحي إلى أنبيائه، وكلامه الذي تكلّم به مع خلقه؛ لهدايتهم وإرشادهم. ولعلم الله تعالى مراتب ثلاث، هي:

١. مرتبة العلم المكفوف المكنون عنده تعالى، حيث استأثره لنفسه وكفّ عن بذله لخلقه قبل إرادة جري القلم في أمّ الكتاب، ويُعبّر عنه في الآيات والروايات بـ"مفاتح الغيب" و"الغيب المحظور" و"الاسم الأوّل" و"العلم الخاصّ" وغيرها.
٢. مرتبة أمّ الكتاب، وهي مرتبة بذل حقيقته من مكنون علم الله تعالى إلى قلب رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وآله(عليهم السلام) في عالم النور بكامل حروف الاسم الأعظم، وبتوسّط الروح الأمريّ/روح القدس. ويُعبّر عنه في الآيات والروايات بـ"الكتاب المكنون" و"الكتاب المبين" وغيرها. ويُسميها البعض النزول الدفعيّ.

٣. مرتبة الكتاب المنزل، وهي مرتبة نزول آيات القرآن من أمّ الكتاب على قلب رسول الله(صلّى الله عليه وآله) بتوسّط أمين وحي الله جبرائيل(عليهم السلام) دفعة واحدة في ليلة القدر، ومنجّمًا في طول حياته بعد البعثة. ويُعبّر عنه في الآيات والروايات بـ"الفرقان" و"الذكر" و"النور" وغيرها. ويُسميها البعض النزول التدريجيّ.

- الدائرة الثانية: نُسخ القرآن

نُسخ القرآن على قسمين: أصليّة، كُتبت في حياة الرسول بإملائه، وجُمعت بتقريره، أو بوصيّته بعد حياته. وفرعيّة، فيما استُكتب عن النسخة الأصل.

في نُسخ القرآن الأصليّة ثلاثة احتمالات:

١. أنّ للقرآن نُسخة نازلة من السماء دفعة واحدة، وهذا مردود بالضرورة.
٢. أنّ للقرآن نسخة كتبها الرسول(صلّى الله عليه وآله) بيده، وهذا مردود بالضرورة كذلك.
٣. أنّ للقرآن نسخة كُتبت في حضرة الرسول(صلّى الله عليه وآله) أو بوصيّة منه بعد حياته، وهذا ممكن بل واقع. حيث تحقّق في مراحل ثلاث:
   - الأولى: في حياته(صلّى الله عليه وآله)، فقد حُفظت فيها الآيات والسور في الصدور والسطور دون ترتيب بينها. ولاخلاف على هذه المرحلة.
   - الثانية: في حياته(صلّى الله عليه وآله) أيضًا، فقد جُمّعت فيها الآيات ورُتّبت فيها السور المتفرّقة وجُعلت نسخًا ومصاحف ناقصة. ولاخلاف على هذه المرحلة كذلك.

- **الثالثة: في حياته(صلّى الله عليه وآله) وبعدها، فقد أُلّفت النسخ المتفرّقة وجُعلت مصاحف كاملة. وهنا انقسمت الآراء إلى أقوال:**

١. **أنّه وقع في حياته(صلّى الله عليه وآله) في مصاحف مخصوصة كمصحف أبيّ بن كعب ومصحف ابن مسعود، وغيرهما.**

وهذه النسخ فرعيّة، وقد مُزّقت/أُحرِقت/أُتلفت لاحقًا.

٢. **أنّه وقع بعد وفاته(صلّى الله عليه وآله)، وأوّل من جمعه هو أمير المؤمنين(عليهم السلام) وبوصيّة منه.**

وهذه النسخة أصليّة وكاملة للقرآن، إلّا أنّها لم يصل إلينا؛ حيث قابلها القوم بالرفض بعد أنْ عرضها (عليهم السلام) عليهم، وهي الآن عند الإمام الحجّة(عليهم السلام)، ولا نسخة فرعيّة لها.

٣. **أنّه وقع بعد وفاته(صلّى الله عليه وآله)، وأوّل مَن جمعه أبوبكر، ثمّ وحّد القراءة عليه عثمان في المصحف الإمام، ثمّ نسخ منه مصاحف ووزّعها على الأمصار الإسلاميّة.**

وهذه النسخة ليست أصليّة بل فرعيّة؛ لأنّها لم تُخصّص "بوصف الكمال والتمام، ولا بإمضاء وتقرير رسول الله".(ص٢٦٨)

ومع هذا فقد قرأ أمير المؤمنين(عليهم السلام) من هذا المصحف لا من مصحفه؛ "وذلك للتقيّة والمصلحة"، وكذلك أمر أهل البيت(عليهم السلام) شيعتهم بالقراءة كما يقرأ الناس؛ "اتّقاءً من شرّ المعاندين وجهل المخالفين".(ص٢٨٦-٢٨٧) مع ملاحظة أنّ سند قراءة هذا المصحف شيعيّ بامتياز؛ فهو بقراءة حفص عن عاصم عن أبي عبدالرحمن السلميّ عن أمير المؤمنين(عليهم السلام).

- الدائرة الثالثة: وقوع التحريف أو التغيير في القرآن

من جهة التحريف المعنويّ، الذي يتعلّق بتفسير النصّ على غير المراد الجديّ منه، فلا خلاف بين المسلمين في وقوعه.

أمّا من جهة التحريف اللفظيّ، الذي يتعلّق بتغيير الكلام ذاته زيادةً ونقيصة، فهو التفصيل بين القرآن المنزل على رسول الله(صلّى الله عليه وآله)؛ لأنّه جمعه ورتّبه في حياته وأودعه وصيّه(عليهم السلام)، فألّفه بأمر رسول الله وبوصيّته له بعد وفاته.

وبين المصاحف المؤلّفه بيد الصحابة والخلفاء، وما يتفرّع عنها كالمصحف الموجود حاليًّا.

ومَن "ذهب إلى أنّ جميع المصاحف، ومنها المصحف الموجود حاليًّا، مطابق لما أنزل الله؛ دفعًا لشبهة التحريف المُسقطة لحُجيّة القرآن ولم يُرد به التقيّة، فقد ضلّ ضلالًا بعيدًا وخلط الحقّ بالباطل، أو تحكّم وتجشّم بالباطل على الحقّ ودافع عن الذين تلاعبوا بالقرآن باسم الدفاع عنه".(ص٣٢٣)

ودليل هذا التفصيل وجوه: الأوّل: مقتضى المماثلة بين هذه الأمّة والأمم السابقة. والثاني: اختلاف المصاحف الفرعيّة في القراءة حدّ التناقض. والثالث: مقتضى المماثلة والمعيّة بين القرآن والعترة، فكما حرفّوا الولاية حرّفوا في القرآن. والرابع: أنّ جمع غير المعصوم يلازمه التحريف والتغيير. والخامس: ما تواتر من الأخبار الدالّة على وقوع التحريف في المصحف المتداول، والتي منها ما دلّ على بدعة التحريف، ومنها ما دلّ على حجم التحريف، ومنا ما دلّ على تغيير وتبديل ما يُعرقل أمر الخلافة.

ثالثًا: نتيجة البحث

"المصحف الموجود بأيدينا هو قراءة حفص بن سليمان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي عبدالرحمن السلميّ عن القرّاء الأربعة في مصحف الخلفاء، فهو رغم كونه أحسن القراءات الموجودة من عصر التابعين إلى الآن، وقراءة شيعيّة. إلّا أنّه من فروعات مصحف الخلفاء، فيتبع رسمه وتأليفه وترتيبه وعدد سوره وآياته، فهو محرّف بالتمزيق والزيادة والنقيصة كأصله، ويختلف عن القرآن المنزل ومصحف المعصوم بكثير. ولكن رغم هذا كلّه لاشكّ في اعتباره إجمالًا وعدم سقوطه عن الحُجيّة الكلاميّة بل الفقهيّة أيضًا".(ص٤٢٣)

ملاحظات مختصرة

حيث إنّ النتائج تتبع أخسّ/أخصّ المقدّمات، وحيث إنّ المناقشة الأصوليّة في الحجيّة القرآن الكلاميّة والفقهيّة لها أهلها، فإنّنا سننصرف إلى إبداء ملاحظات مختصرة حول دوائر البحث التي أفضت إلى هذه النتيجة، وذلك على النحو الآتي:

١. فكرة مراتب تنزّل القرآن -حصرها المؤلّف في ثلاث كما مرّ وآخرون في اثنتين- لا دليل قاطع عليها. بل هي فكرة لم تُطرح شيعيًّا إلّا في العصر الحديث على يد السيد الطباطبائيّ في ميزانه -بحسب ما وجدتُ-، وذهب البعض إلى دخالتها على الفكر الشيعيّ تأثّرًا بالصوفيّة.

ولا أعرف مدى فائدة إثبات هذه المراتب أو نفيها في المعالجة الأصوليّة؟ كما لا أعرف لماذا اهتمّ المؤلّف بالبعد الغيبيّ للقرآن وأغفل البعد الواقعيّ بالحديث عن

واسطة/قناة إيصاله، وهو الوحي؟ وهو موضوع -كان ولايزال- محطّ جدل خصوم الإسلام من ملحدين ومستشرقين.

٢. لا يضير القرآن أنْ تكون نُسخته فرعيّة، ما دامت توافق الأصل وإنْ تمايزت عنه في بعض الأمور.

فإنّ المسلّم به، على مستوى حقيقة مادّة مُصحف أمير المؤمنين(عليهم السلام) بين الفريقين، هو أنّه(عليهم السلام) لم يقتصر على إثبات السور والآيات حسب نزولها فقط، بل تضمّن التفسير والتأويل، وما يتعلّق بشئونها من أسباب النزول، وتقديم المنسوخ على الناسخ، وبيان المحكم والمتشابه، وتفاصيل الأحكام الشرعيّة وغيرها. فلا هي زيادات قرآنية ولا أحاديث قدسيّة. [انظر: حقيقة مصحف الإمام عليّ(ع) عند الفريقين، الدكتور الشيخ عبدالله عليّ أحمد الدقّاق، قمّ: منشورات دليل ما، ط١/ ١٤٣٠هـ]

٣. اعتمد المؤلّف بشكل أساس في إثبات دعوى وقوع التحريف في القرآن على أدّلة عقليّة ونقليّة. أمّا العقليّة فهناك أدلّة عقليّة مضادّة لها لم يناقشها أو يفنّدها. وأمّا النقليّة فحشد فيها روايات وأحال على أخرى؛ اتّكاءً -فيما يظهر- على التلسيم بصحّة صدورها والقطع بدلالتها.

ولهذا لم يُعمل أدواته الأصوليّة فيها، فلا هو محّص سند الروايات ولا ناقش في دلالتها، ولا ردّ التوجيهات المقترحة لدلالتها بما يردّ القول بوقوع التحريف فيه. ولو فعل لأفاد واستفاد، وأَضاف وأشاد.

الأحد: ١٠ شعبان ١٤٤٦هـ/ ٩ فبراير ٢٠٢٥م.